

احده وان لم يدخله ملك غيره وشمل كلام الشارح ما لو استأجر سائمة  
لمل شي فيها فوقع فيها سهم وتبين وجهان بلا ترجيح والمعمد ما قصده  
كلام الشارح انه لا يملك بل هو احمى به من غيره قصصه والذرة  
التي توجد في السمكة ملك للصياد او للمترى في شغلها في جوفها  
فان كانت تتغذى من اذعائها والافلطة انتهى متى  
روض **قوله** والبارس له خلاف ما لو اعرض عن نحو كسوه  
وسنابل حصا من وبرادة كذا دين فيملكها احدثا وينفذ  
تصرف فيها احدثا مظاهر احوال السلف خلافا لابي كذا رافعي  
نعم ان خاف على ولده لو حبسه وجب الارسال على ما جئته  
الزركشي صيانة لروحه والقياس عدمه زوال الملك مع  
وجوب الارسال لان شبهه الاعارة نعم ان كان المحسوك  
اوله حل ذممه وهذا هو المعتمد احدثا من حديث الغزالي **قوله**  
حل لاحده اكله فقط لا اطعام غيره على المعتمد **قوله** ان  
ذوق الثاني في مذب بان قطع الحلقوم والموي **قوله** لما قطع  
بالذبح عن قيمته من منافاة الامار وانما يظهر التفاوت اذا كان  
حياة مستقرة فان كان متما بحيث لو لم يذبح لهلك فاعند  
انه ينقص منه بالتخ شي واعترضه البليغيني بانه لا يتبع  
في ضمان النقص اذ ما بين قيمته مؤمنا ومذبوحا فان الجليد يتبع  
بالقطع بل هو الثاني تقصم ابي يوحى منه صفة كلام الامام  
لانه انما يفتي في غير مستقر حياة المتفاوت بين قيمته مذبو  
وز من لا مطلق القيمة فلا يرد عليه ما ذكر في كذا انتهى ابي  
**قوله** وحل السابق منها حرم الصيد لا ضمانا فقدم به  
الارمان فلا يجل بجدد الا بالتدبير في المذب فان وجد  
حل فان علم السابق ثم نسي فالقياس انه يوقف الى الصلح او

دوسه  
حشمه  
وتبقى في برونه لاسم  
هذا ان صدقت من  
لجوهه والافهني  
مطلقا عليها اثر  
ملك ام لا قال المؤلف

البيان

او البيان اي ابي ربيح والافهني ود النظر ويحل ان يقم بينهما  
انتهى ابن حجر **كتاب الاحجية قوله**  
ضم الهبة وكسوها لا وحاصل ما ذكره الشارح ثمان لغات  
ضم الهبة مع تشديد التاء وتخفيفها ومع حذف الهمزة تقطن  
فتح الضاد وكسوها تأمل **قوله** ان تعدد اهل البيت فاذا  
فعلها واحد منهم كفي عنهم وان سئمت لكل منهم فاذا تركوها  
كلهم كرهه وظاهر ان الثواب للمضي خاصة كالقيام بغير الغاي  
والراد باهل البيت من في نفعه شرعا **قوله** وجب نحو ذب  
ذكرة بعد قوله سنة لدفع توهم ان يواد بالسنة العادة  
التي هي احرى من الواجب والمذوب والتلويح في اللغة الي  
حيث اوجبهما على مقيم بالبلد ما لك لكتاب زكوي والتمشية  
على ان نية الشراعية لا تقصر به احمده ما لم يفرق  
بالذبح انتهى **قوله** نعم فلا يجوز غير النعم من بقوله  
وجميره والطبا وغيرها واما المتولد بين حسيين من النعم  
فالظاهر انه يجري هنا وفي العقيقة والهري وجو الصيد الا انه  
ينبغي اعتبار اصله اعلاسنا في الاحجية ونحوها حتى يعتبر في  
التولد بين الضان والمعر بلوغه سنين الحاقه باعلا  
السنين فبه عليه الزركشي **قوله** فان نحره فخذة ضمان  
قال ابن حجر وفي التاويل نظر ظاهر لمنافاة لقول الا في ثم  
ضمان ثم معز انتهى **قوله** ومشفوقة الاذن ويجز وقتها اي  
مشفوقةها ولهذا اقبضوا الراعي في السورح لمزق بالثقب وقد  
تبع الاصل المحرم في جمع بينهما **قوله** وفاقة بعض الاسنان  
الا ان اثر نقصانها في الاعتلاف **قوله** لا تخلوقه بلا اذن وفارقت

وكسر مخرج  
ابا وتخفيفها  
سب  
داضوان  
دوسه